مهلة شهر قبل موعد الاقتراع واجبة.. وما ستصدره «الدستورية» اليوم يتعلق بالتنفيذ ولا يعنى بالخصومة

خبراء قانونيون: الانتخابات في 25 يوليو مستحيلة

محمد الفيلي

عبدالله المعيوف

الحكومة تنتظر حكم الدستورية لفتح باب التسجيل للإنتخابات

عصام الدبوس

صالح عاشور

الفيلي لـ«الصباح»: يتعين على الحكومة أن تبادر بتحديد موعد للانتخابات فلا يجوز البقاء بلا برلمان

كتب مصطفى كامل

أكد خبراء قانونيون أن إجراء الانتخابات البرلمانية في 25 يوليو أصبح مستحيلا قانونا، بسبب ضرورة وجود مهلة شهر قبل إجراء الانتخابات، فيما دعا أعضاء سابقون الحكومة إلى عدم الاستعجال حتى لا يكون هناك شبهات دستورية على المراسيم، مطالبين بضرورة التعامل بمنهجية واضحة مع المحددات الدستورية بعيدا عن التردد والتخبط.

وأكد الخبير الدستوري د.محمد الفيلي ان المحكمة الدستورية سوف تنظر اليوم في الطلب المقدم لها بشان كيفيه تنفيذ حكمها الصادر سابقا في 16 من الشهر الجاري مشيرا انه ليس هناك منازعة بخصوص هذا الحكم وانما ما سوف تصدره المحكمة يتعلق باسلوب التنفيذ ولا يعني بالخصومة.

وحول الوقت الذي يمكن ان تجري فيه الانتخابات قال الفيلي لـ«الصباح» ان تنظيم الانتخابات يجب ان يكون بعد مرسوم الدعوة للانتخابات، لافتا إلى ان ذلك ينبغي ان يكون خلال شهر قبل موعد يوم الاقتراع، موضحا ان ذلك الامر بالوقت الحالي اصبح غير متحقق بسبب الغاء الحكومة للدعوة للانتخابات يوم 25 يوليو المقبل.

ولفت الفيلي الى انه يتعين على الحكومة ان تحدد موعد للانتخابات خلال شهرين لانه لا يجوز ان تظل البلاد دون وجود برلمان.

وحول امكانية تأجيل صدور تفسير المحكمة الدستورية اليوم لحكمها الصادر ببطلان مجلس الامة قال الفيلي: لا يمكن ان نفترض التأجيل واذا ما حدث فانه لكل حادث حديث، مضيفا انه من المنطقي ان توضح المحكمة كيفيه التعامل اذا ما قضت بالتأجيل.

وعن امكانية عودة مجلس 2009 اكد الفيلي ان هذا المجلس انتهى بمرسوم الحل مشيرا ان معنى عودته مرة اخرى تتطلب نتيجة حتمية وهي عدم الدعوة لانتخابات جديدة منوها بانه في الوقت الحالي مادام الامر لم يحسم بالنسبة للدعوة للانتخابات المقبلة فبالتالي لا يمكن حسم عودة برلمان 2009.

من جانبه، دعا عضو المجلس المبطل عبدالله المعيوف الحكومة الى الاسراع في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية دون ابطاء حتى يتمكن المواطنون من اختيار ممثليهم في المجلس المقبل وقال المعيوف في تصريح صحافي ان الحكومة افتقدت ولا تزال لرؤية واضحة تجاه الاوضاع الاجرائية والقانونية التي ادت الى ابطال مجلسين تشريعيين متتاليين داعيا الى معالجة الشبهات حول مستقبل النظام الدستوري بعيدا عن ضغوط الشارع وردود الفعل من اجل مستقبل الوطن.

واوضح ان استمرار «الشبهات الدستورية» سيؤدي الى تبعات غير محمودة ويخلق شعورا بعدم الثقة بما يصدر من مراسيم وقرارات.

واضاف المعيوف قائلا «كنا نتطلع لتحقيق انجازات اكبر ووضعنا اولويات وفقا لخطط زمنية لكن اليوم نجد انفسنا امام واقع يفرض على الجميع الامتثال له فصوت القانون وحكم المحكمة الدستورية يجب القبول به وتنفيذه حتى لو اختلفنا في التفسير مؤكدا ان ترسيخ دولة القانون هو بداية النهاية لكل الازمات المتلاحقة التي يعيشها الوطن ولا يزال المواطن يدفع الثمن داعيا الجميع الى المشاركة في الانتخابات المقبلة وممارسه حق كفله الدستور حفاظا على الكويت واستقرارها».

واكد انه يراهن على وعي المواطن وقناعاته وحسن اختياره قائلا «انا اتخذت قرارا بخوض الانتخابات وكلي ثقة ان ابناء الكويت قادرون على اختيار الافضل بين مرشحين حالتين وسابقين».

وحول دعوات المقاطعة اوضح انها لم تعد تستقطب احدا «بعد ان تاكلت وانكشف زيف ما كان يطرح في ندوات التحريض والعنف ومسيرات الفوضى» مشيرا الى ان تلك الحقبة قد طويت وان مسار المستقبل يرسمه ابناء الوطن الذين سيجسدون في هذه الانتخابات عمق الولاء للوطن واستقراره ومستقبله.

بدوره، حذر النائب السابق عصام سلمان الدبوس من رسائل التخبط والتردد التي تبثها الحكومة بشكل متلاحق في تعاملها مع مستجدات الوضع السياسي والدستوري في الكويت، متسائلا عن مغزى اتخاذ الحكومة قرارا بإجراء الانتخابات في رمضان ثم رغبتها في تغيير الموعد ضمن مهلة الستين يوما الدستورية لتختبئ وراء تفسير حكم المحكمة الدستورية لإجراء هذا التغيير، مع انه كان الأجدر بها أن تفعل ذلك منذ البداية عندما كان القرار لا يزال بيدها ولم يخرج للناس، معتبرا أن هذا التخبط يربك الناس ويشعرهم بالقلق ويضعف إيمانهم بجدوى العملية الديمقراطية برمتها، كما يفتح الباب واسعا على الأخطاء التطبيقية التي أدت إلى إبطال مجلسين ونخشى أن تتسبب في إبطال مجلس ثالث.

وذكر الدبوس بالتحذيرات التي أطلقها ومجموعة من السياسيين للحكومة بعد قرار المحكمة الدستورية القاضي بإبطال مجلس الأمة بأن تدرس خطواتها بتأن كيلا تقع في أخطاء تقود إلى الدائرة المغلقة ذاتها، وتتسبب في إبطال ثالث لمجلس الأمة.

وتساءل عن السبب الحقيقي وراء اتخاذ الحكومة قرارها بالتمهل وانتظار تفسير حكم المحكمة الدستورية وسحب مراسيم تنفيذ الحكم، مع أن الأولى بها أن تتعامل مع نص الحكم ومفاهيمه الظاهرة فإن أتى التفسير بشيء يتناقض مع أحد المراسيم التي أقرتها تقوم عندئذ بتغيير هذا المرسوم أما أن تقوم وفي خطوة استباقية بوقف المراسيم وتعطيل مسيرة الانتخابات فهذا أمر لا يمكننا فهمه أو تفسيره إلا أن يكون تلطيا وراء هذه التفسيرات لتمرير تعديلات في المواقيت أو سواها.

من جهته، قال النائب السابق صالح عاشور انه على الحكومة الا تقوم بأي اجراء مستعجل ومن ثم تفقد ثقة السياسيين والشارع الكويتي كما عليها الان الا ترضخ لاي ضغوط لتحقيق مكاسب سياسية لفئة على حساب فئة اخرى لأن الحكومة متهمة بالانحياز وقال عاشور في تصريح صحافي لقد صدر حكم المحكمة الدستورية وصدر مرسوم الدعوة وعلى الجميع احترام حكم المحكمة الدستورية ومرسوم الدعوة للانتخابات وهذا يتطلب العمل الجاد لتفعيل وتطبيق الحكم الدستوري والمرسوم الاميري واي تغيير سوف يزيد الوضع تعقيدا لافتا الى ان الساحة السياسية فيها ما يكفي من مشاكل «ونحن مو ناقصين تخبط يزيد الوضع اكثر تعقيدا».

عاشور: الحكومة مطالبة بعدم القيام بأي إجراء مستعجل حتى لا تفقد ثقة السياسيين والشارع

الدبوس: لا بد من التعامل بمنهجية واضحة مع المحددات الدستورية بعيدا عن التردد والتخبط

المشاركة الشعبية في الانتخابات ستكون كبيرة تلبية لنداء الوطن

مهاوش: على الحكومة إعادة هيكلة جهازها المترهل

أكد عضو تكتل «مجموعة 62» اللواء فالح مهاوش أن المشاركة الشعبية في الانتخابات ستكون كبيرة وذلك تلبية لنداء الوطن، لافتا إلى أن الكويت تحتاج إلى أبنائها المخلصين.

وأضاف مهاوش في تصريح له أن لديه رؤية إصلاحية تنموية تهدف إلى الرقي بجميع الخدمات من خلال إعادة هيكلة جميع القطاعات بالدولة وبتر رؤوس الفساد، وجعل الكويت قبلة الراغبين في الاستثمار من خلال مشاريع كبرى تنهض بالبلد.

وتساءل ما الذي ينقص الكويت لتكون جوهرة العالم المتلألئة، فلقد حباها الله بالنعم الكثيرة، وعلينا جميعا أن نتكاتف لنصنع حضارتها ونخطط ونرسم لها خارطة طريق مستقبلية تجعلها في مصاف دول العالم المتقدم، ونضع لها خطة تنموية حقيقية وليس ورقية مثل الخطة السابقة التي تغنت بها الحكومة ولم نر منها شيئا على أرض الواقع ولم تتم محاسبة الجهاز الحكومي المسؤول عن تقصيره، ولم يتم ايضاح اين ذهبت المليارات التي رصدت لها.

وقال مهاوش إن هناك تحركا حكوميا ملموسا لاعادة هيكلة الجهاز الحكومي الذي ترهل وأصابته تخمة المناصب، ونحن نشد على يد الحكومة ونقول لها أكملي المسيرة، فالتغيير مطلوب وضخ دماء جديدة مطلوب، ومن لا يستطيع عمل طفرة تطويرية في مكانه فعليه الجلوس في بيته ونقول له إذهب غير مأسوف عليك، فانت قصرت وتستحق أن نمحوك من ذاكرة الكويت، كفانا طبطبة، كفانا محاصصة وترضيات على حساب الوطن، نريد نهضة حقيقية يشعر بها القاصي والداني.

وأكمل أن التنمية الحقيقية تبدأ بالتنمية البشرية، لافتا إلى أن هناك ضرورة لعمل مراكز تدريبية متخصصة في جميع المحافظات، وأن يكون لها جهاز إداري مركزي، يوفر الدورات المتخصصة على مدار العام من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية، وبدلا من إرسال أبنائنا للتدريب بالخارج علينا جلب مدربين عالميين من أن لآخر وتوفير التكنولوجيا المطلوبة، خاصة انه لا تنقصنا الوفرة المادية، ووجود جهاز حكومي مسؤول عن التنمية البشرية سيوفر على الدولة الكثير.

وأشار إلى ما يحدث من تخبط فيما يخص الجامعات الجديدة، والاعلان عن أن جامعة جابر ستبدأ باستقبال الطلبة سبتمبر المقبل وكأنه ضحك على الذقون، فماذا يستفيد الطلبة الجدد إذا نقلنا كلية التربية الأساسية من العديلية إلى العارضية هل بذلك حل وزير التربية مشكلة القبول التي تواجه مخرجات الثانوي كل عام، هل نقل الطلبة من مكان الى آخر هو الحل، كان الأجدر به أن يشكل جهازا إداريا جديدا من الألف للياء ما دامت المباني موجودة ويقول هذه جامعة جديدة سنقبل بها طلبة جدد، سنحل مشكلة القبول، سنترك التربية الأساسية مكانها مؤقتا حتى بناء مزيدا من المباني.

واستغرب مهاوش من البناء الأفقي الذي يهدر المساحات فأكبر جامعات العالم تعتمد على البناء الرأسي، ونحن لازلنا نهدر المساحات ونقول لا توجد اراض كافية، مؤكدا أن هناك تخبطا واضحا. وأشار إلى حريق جامعة الشدادية الذي تكرر وانتقل من كلية لأخرى، متسائلا لماذا لم يتم الاعلان عن المتسبب في الحرائق ومحاسبته، لماذا لا يتم التعامل بشفافية في قضايا الرأي العام، مشددا على ضرورة أن يكون هناك رؤية استراتيجية، وأن تبقى جامعة الكويت في مكانها ويتم عمل تخصصات جديدة في المباني الجديدة بالشدادية وذلك بدلا من البكاء على الأطلال كل عام ومشكلة القبول الأزلية التي يعاني منها الطلبة، وكفانا النظرة القاصرة التي جعلتنا نتخلف عن ركب التطور سنوات طويلة.

فالح مهاوش

من لا يستطيع عمل طفرة تطويرية في مكانه فعليه الجلوس في بيته

هناك ضرورة لعمل جهاز إداري مركزي يوفر دورات تدريبية في المحافظات

طالب الحكومة بتطبيق «الوحدة الوطنية» وبتر كل يد تمزق المجتمع

بن حثلين: لا وراثة ولا صفقات على رئاسة مجلس الأمة

حذر الناشط السياسي راكان خالد بن حثلين من الافات الاجتماعية والاخلاقية الغريبة التي زرعتها بعض التيارات السياسية داخل المجتمع، واخذت من خلالها بتمزيق اللحمة الوطنية وتفريق شمل الاسر والعوائل حتى في داخل البيت الواحد.

وقال بن حثلين في تصريح صحافي ان بعض التيارات التي تدار من خارج البلد استمرات في السنوات الاخيرة نشر سمومها في اوساط المجتمع وفكرها المختل من اجل الوصول الى السلطة، تحت شعارات ومبررات هي ابعد ما تكون عن ممارساتها على ارض الواقع، مشيرا الى ان انعكاسات هذا الغرس السيئ بدات بالظهور في المجتمع من خلال ما شهدناه مؤخرا من التراشق بالاتهامات والتشكيك في الولاءات بين ابناء الاسر والقبائل فيما بينهم.

وبين ان هذه التيارات تسير وفق مبدأ «فرق تسد» وتسعى الى نسف القيم التي جبل عليها ابناء الكويت من تراحم ومودة فيما بينهم، كما انها نسفت القيم الانسانية والديمقراطية التي تعزز ثقافة احترام الرأي الاخر، مطبقة بذلك القاعدة الامريكية التي تقول «اما ان تكون معي او ان تكن عدوي»، مشيرا الى ان هذه التيارات اخذت بتقسيم ابناء المجتمع وفقا لاهوائها وبحسب مدى انسجامهم مع مواقفها وتوجهاتها الى اصناف، فالذين يقفون في صفها هم الاحرار، ومن يخالفون توجهها فهم فداوية ومتخاذلون..والى الى اخره من الاوصاف البذيئة التي لا تليق ان تطلق على مواطن كويتي ايا كان انتماؤه.

وطالب بن حثلين الحكومة ببتر كل يد تسعى الى تمزيق ابناء الكويت، وتطبيق قانون حماية الوحدة الوطنية على هذه التيارات وعناصرها الذين يشيعون في الارض الفساد ويزرعون روح الكراهية، ويطلقون على مخالفيهم في المواقف والتوجهات السياسية عبارات التشكيك والتخوين والطعن في الشرف والانتماء.

من جانب اخر، تناول بن حثلين ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن وجود مساومات حول المشاركة في العملية الانتخابية او المقاطعة في مقابل منصب رئاسة مجلس الامة، رافضا احتكار المنصب على عوائل بعينها دون الاخرين، وكأنها وراثة او حق لا ينبغي ان ينازعهم عليه احد، بينما الدستور الكويتي لم يفرق بين اعضاء المجلس، واتاح الحق في الترشح لهذا المنصب لكل من يرى في نفسه الكفاءة.

كما استغرب بن حثلين ان يقترن مصير المؤسسة التشريعية بنتائج انتخابات الرئاسة، فمتى ما كانت الرئاسة مرضيا عليها من قبل اصحاب النفوذ استقر المجلس واستقر الوضع السياسي، بينما تكون النتيجة عكسية اذا سارت الرياح بما لا يشتهي اصحاب النفوذ.

واكد بن حثلين على ان منصب رئيس مجلس الامة هو منصب عام لا يفرق بين تاجر او فقير ولا بين ابيض او اسود، ولكل عضو من الاعضاء الخمسين الذين ينتخبهم الشعب الحق في الترشح لهذا المنصب، وعلى الجميع احترام خيارات الامة ممثلة بنوابها داخل قاعة عبدالله السالم، مستنكرا عملية الاقصاء التي تمارس من قبل بعض القوى تجاه الاخرين ممن يمارسون حقهم في الترشح لهذا المنصب من اجل اصلاح المؤسسة التشريعية من رأس الهرم.

واكد ان رئاسة مجلس الامة يجب الا تكون محلا للابتزاز او المساومة من خلال ادخالها في عقد الصفقات بمسالة المشاركة في الانتخابات او مقاطعتها، متمنيا ان يتم الارتقاء بالعمل السياسي والقبول بنتائج العملية الديمقراطية وما تؤول اليه في انتخابات الرئاسة، مشددا على ان الجميع سواسية امام الدستور.

راكان بن حثلين

تيارات سياسية تخوّن المخالفين وتشكك في انتمائهم سيراً على نظام «فرق تسد»

المقاطعون نسفوا القيم الإنسانية وضيعوا الديمقراطية واحترام الرأي الآخر